الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة الرابعة

المعقودة يوم الاربعاء

٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

UN ARY
OCT 22 1979
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد بيرسون (بلجيكا)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات .

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.4
18 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

79-57113

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٢ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقدر لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (A/34/11 ، Add.1) (تابع)

١ - الرئيس : قال ان قائمة المتكلمين بشأن هذا البند ستقفل يوم الخميس ٢٣ ايلول/سبتمبر في الساعة السادسة مساء .

٢ - السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : قال ان الجمهورية العربية السورية تعلق أهمية خاصة على قرارات الجمعية العامة بشأن جدول الانصبة ، وعلى المقترحات والملاحظات التي تم الاعراب عنها في هذا الصدد ، خلال السنوات الماضية في اللجنة الخامسة بشأن البلدان النامية بصورة خاصة . ويود الوفد السوري على أساس مبدأ المسؤولية الجماعية فيما يتعلق بتمويل نفقات الأمم المتحدة أن يؤكد ضرورة وضع قدرة الدول الأعضاء على الدفع في الاعتبار عند تحديد اشتراك كل منها في نفقات المنظمة .

٣ - وأشار الى أحكام قرارى الجمعية العامة ١١٣٧ (د - ١٢) و ٣١/٩٥ ألف ، ثم لاحظ ان أنصبة بعض البلدان قد سجلت زيادة ضخمة بالنسبة للجدول الموضوع للفترة السابقة دون أن تبرر لجنة الاشتراكات هذه الزيادات في تقريرها . وقال ان نصيب الجمهورية العربية السورية لم يكف عن التناقص على مر السنين والجداول المتتالية ليبلغ ٠٫٠٢ في المائة حين تقرر تخفيض نسبة الحد الأدنى للاشتراك بغية مراعاة البلدان النامية . ثم تقرر فيما بعد - بموجب قرار الجمعية العامة ٣١/٩٥ ألف لسنة ١٩٧٦ - تخفيض نسبة الحد الادنى للاشتراك الى ٠٫٠١ في المائة .

٤ - واردف قائلا ان جدول الانصبة الموصى به لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨٢ يتضمن على الرغم من ذلك زيادة في اشتراك الجمهورية العربية السورية في نفقات المنظمة ، وهي الزيادة التي ليس لها ما يبررها على الاطلاق . وعلى أية حال فان الوفد السوري يود ان يشير الى ان الجمهورية العربية السورية لا تزال تعاني من احتلال اراض من أخصب أراضيها نتيجة لعدوان اسرائيل واحتلالها لجزء من الاراضي السورية ، مما ادى الى بعض الصعاب الاقتصادية والمالية التي لم تر لجنة الانصبة ضرورة وضعها في الاعتبار .

٥ - واعترض السيد حمزة أيضا على الطريقة التي طبق بها معيار النفقات العسكرية على بلده . وقال ان الجمهورية السورية تقع في منطقة مضطربة للغاية نتيجة الحالة الناجمة عن الاطماع التوسعية لاسرائيل ، وهو ما يجب ان تعزى اليه الزيادة الضرورية في النفقات العسكرية التي تغطى بعملات صعبة ، على حساب قطاعات اخرى من الاقتصاد الوطني . وأشار ايضا الى أن سوريا قد اعتبرت في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار من البلدان المتضررة جغرافيا . والواقع ان الوفد السوري كان يود ان تضع لجنة الاشتراكات كل هذه العناصر في الاعتبار عند تحديد نصيب الجمهورية العربية السورية خاصة وان قرار الجمعية العامة ٣١/٩٥ ألف يسمح لها بتحديد الحد الادنى لاشتراك

(السيد حمزة ، الجمهورية العربية السورية)

الدول الاعضاء ب ٠٫١ في المائة . ولهذه الاسباب كلها لا يجد الوفد السورى نفسه قادرا على التصويت لصالح مشروع القرار المقدم من لجنة الاشتراكات .

٦ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفد الاتحاد السوفياتي يرى أن لجنة الاشتراكات قد اضطلعت بولايتها بصورة سليمة ، وطبقت بدقة فيما عدا بعض الحالات النادرة ، القواعد المتعلقة بمبدأ قدرة الدول الاعضاء على الدفع . وقد وضعت اللجنة في اعتبارها المتطلبات الخاصة بالبلدان النامية . وطبق الحد الادنى للاشتراك - ٠٫٠١ في المائة - على ٧٠ دولة في الجدول الموصى به لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ مقابل ٦٦ دولة في الجدول المعمول به حاليا . وحددت أنصبة ٩ دول اخرى ب ٠٫٠٢ في المائة ، وأنصبة عشر دول أخرى ب ٠٫٠٣ في المائة . وهذا يعني ان ٨٩ دولة ستدفع اشتراكات تتراوح بين ٠٫٠١ و ٠٫٠٣ في المائة . أى أن غالبية الدول الاعضاء ، او بمعنى آخر ٦٠ في المائة منها ، تتحمل ما يزيد قليلا على ١ في المائة من نفقات الامم المتحدة ، على حين تمول ١٨ دولة يتجاوز نصيب كل منها ١ في المائة ، ١٧٫٨٦ في المائة من الميزانية .

٧ - ومضى قائلا ان اللجنة استحدثت ايضا وسيلة اضافية لتخفيف العبء عن البلدان ذات الدخل الفردى المنخفض . كما وافقت اللجنة على الطلبات المقدمة من بعض البلدان التي عانت من كوارث طبيعية او صعاب اقتصادية غير عادية . ويلاحظ وفد الاتحاد السوفياتي ان اللجنة قد توصلت مرة اخرى الى الاستنتاج القائل بأن الدخل القومي محسوبا بالاسعار الجارية هو المعيار الوحيد الذى يمكن أن يطبق على جميع البلدان ، ويمكن العمل به لتقييم قدرة الدول على الدفع . ويوافق الوفد السوفياتي على الطريقة التي تطبقها اللجنة لتحديد أنصبة الدول الاعضاء ، وسوف يؤيد لهذه الاسباب كلها ، مشروع القرار الوارد في التقرير A/34/11 .

٨ - وقال ان وفد الاتحاد السوفياتي يذكر بأن العمليات المالية للمنظمة بشأن أنشطة صيانة السلم ، يحكمها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وتنطبق المادة ١٧ على الاشتراكات في الميزانية العادية للمنظمة فقط . ولذلك فان محاولات الامانة العامة لعرض الامور بصورة اخرى ليس لها أى اساس قانوني ، وتتسم بطابع غير شرعي .

٩ - ويرى ممثل الاتحاد السوفياتي أن لجنة الاشتراكات قد تجاوزت ولايتها باضافة الفقرة ٧٧ الى تقريرها ، وهو ما ينبغي تفاديه في المستقبل . وقال ان وفد بلده يود في النهاية ان يشير الى ان مجموعة الدول الاشتراكية كانت قد قبلت في الدورة ٣١ للجمعية العامة توصية لجنة الاشتراكات نظرا لان هذا من شأنه أن يؤدى الى تمثيل افضل للمجموعات الاقليمية الخمس . بيد انه لم يتم التوصل الى أى اتفاق في هذا الصدد ، ولا يزال مبدأ التوزيع الجغرافي العادل غير مراعى في لجنة الاشتراكات .

١٠ - السيد ويليامز (بنما) : أشاد بلجنة الاشتراكات التي توصلت على الرغم من صعوبة الحالة الراهنة والآثار المترتبة على المشاكل المطروحة عليها ، الى استخلاصات وان لم تحظ بالموافقة التامة لجميع الدول الاعضاء الا انها مقبولة من الناحية العملية .

(السيد ويليامز ، بنما)

١١ - وقال قائلا انه من الملاحظ في الفقرتين ١٦ و ١٧ من الوثيقة A/34/11 ان اعضاء اللجنة اعربوا عن وجهات نظر مختلفة بشان فترة الاساس الواجب الاخذ بها لحساب الاحصاءات المتعلقة بالدخل القومي . لقد كانت الممارسة منذ ١٩٥٣ المتمثلة في استخدام الدخل القومي لفترة اساس مدتها ثلاث سنوات تعكس بصورة افضل الحالة الاقتصادية القائمة . بيد انه لاسباب مختلفة ، تقرر لحساب اشتراكات الدول الاعضاء في ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، العمل بمعلومات متعلقة بفترة اساس مدتها سبع سنوات ، اعتقادا بان فترة اساس كهذه تكفل " توازنا معقولا بين المقتضيات المتمثلة في مراعاة تجنب احداث تغييرات حادة في نسب الانصبة المقدرة ومراعاة عامل الثروة القومية وضرورة استقرار الاساس الاحصائي واستمراره ، وادنى الابقاء على علاقة وثيقة بقدر الامكان بالحقائق الاقتصادية الراهنة " . ولو ان الاقتصاد العالمي لم يتعرض لسلسلة من الضغوط التضخمية مثل التضخم الكسادى والانكماش والكساد ، لاصبحت صيغة السبع سنوات بوضوح هي الصيغة المثلى لتناسبها مع الدورة الاقتصادية التقليدية . الا ان وفد بنما يرى أن هذه الوسيلة لا يمكن ان تطبق لحساب اشتراكات الدول الاعضاء في الامم المتحدة نظرا لان القرون التي تبدو في الدخل القومي للبلدان النامية تعارض هذه الوسيلة الاحصائية . ان ظاهرة تقلب الدخل القومي ملموسة بصورة خاصة في أمريكا الوسطى مثلا . لقد سجلت بلدان المنطقة في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧١ معدل نمو طبيا بلغ ٧ر٥ في المائة . الا ان الاسقاطات تفيد بأن هذا المعدل سيتراوح بين ٢ و ٣ في المائة خلال السنوات الثلاث التالية ، فيما عدا هندوراس . وقد تزيد نسبة التضخم من ٧ و ٨ في المائة الى ١٠ في المائة او اكثر خلال السنوات الثلاث القادمة .

١٢ - واردف قائلا فيما يتعلق بافريقيا ان نقص المعلومات يجعل من غير الممكن قياس الدخل الفردى . وتضع اللجنة الاقتصادية لافريقيا حاليا احصاءات لكل بلد . الا ان دقة هذه المعلومات وتناسقها غير مؤكدين . كما انه يمكن اعتبار المعلومات المتعلقة بالمناطق الحضرية اقرب بكثير الى الواقع من تلك المتعلقة بالمناطق الريفية . وعلى سبيل المثال فان معدل النمو التقديرى لعام ١٩٧٨ ، مع احتساب حد ادنى للخطأ ، هو : - ٢ر٥ في المائة لغانا و ٣ في المائة لكينيا و ٣ر٢ في المائة لنيجيريا و - ٤ في المائة لرودسيا و - ٦ في المائة لزائير و - ٧ في المائة لزامبيا . كما ان هذه الملاحظات تنطبق ايضا على امريكا اللاتينية وآسيا وبقية العالم النامي حيث تلاحظ نفس الظاهرة ، نمو سلبي ونسبة تضخم بالغة الارتفاع . وبالتالي فانه اذا ما وضع في الاعتبار وجود ضغوط تضخمية في جميع بلدان العالم ، وخاصة في البلدان والاقاليم المشار اليها آنفا ، حيث تتراوح نسبة التضخم بين ١٠ و ١٥٣ في المائة ، ومعدل النمو بين - ٢ و ٣ في المائة في سنة واحدة ، فان الاسقاطات المتعلقة بالعامين التاليين تعطي نتائج مماثلة . ويرى وفد بنما ان الاخذ بفترة أساس مدتها سبع سنوات ليس في مصلحة البلدان النامية على الاطلاق ، ويؤدى الى زيادة انصبتها زيادة ضخمة ، على حين أن تقلبات معدل النمو ونسبة التضخم النموذج الاقتصادى تكون اكثر توازنا واتفاقا مع الواقع عند الاخذ بفترة أساس مدتها ثلاث سنوات .

١٣ - ويرى السيد ويليامز ، كما يرى العديد من الممثلين الآخرين ، ان اعضاء لجنة الاشتراكات

(السيد ويليامز ، بنمـــا)

ينبغي أن ينظروا الى العوامل الخارجية بوصفها عنصرا اساسيا في اختيار النـــرنج التياســـي الاقتصادى الذى سيعتمد ، وهي العوامل التي سوف تحدد النتيجة النهائية لاى حساب للـــدخل القومي بصورة أفضل مما تحققها المتوسطات والأرقام .

١٤ - واختتم ممثل بنما كلمته قائلا ان وفد بلده سيحتفظ بموقفه من تقدير لجنة الاشتراكات .

١٥ - السيد فال (موريتانيا) : قال ان وفده يشعر بالارتياح للنهج التي استخدمتها لجنـــة الاشتراكات لحساب أنصبة الدول الاعضاء . الا انه يرى أن تطبيق معيار الدخل الفردى ، وحده ، لتحديد قدرة البلدان على الدفع لا يعكس الثروة الحقيقية للبلدان النامية . فالواقع ان اللجنـــة ينبغي أن تضع في الاعتبار أنه اذا كان دخل بعض البلدان يزيد نتيجة لارتفاع أسعار المواد الاولية التي تصدرها ، وهي مواد قابلة للنفاد ، فان هذه البلدان في حاجة الى هذا الفائض لتنويـــع أنشطتها الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تحل محل صادراتها من المواد الأولية . وهذه ليســت الحال بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو التي استطاعت على مر القرون من تكديس رؤوس اموال وهياكـل أساسية مكنتها من ارساء اقتصادها بصورة افضل .

١٦ - وأضاف قائلا انه من الأفضل بغية تفادى تغييرات كبيرة في انصبة بعض البلدان ، ان يوضـع حد أقصى لزيادة الاشتراكات . ودعا وفد موريتانيا ايضا اللجنة لمواصلة جهودها في البحث عـــن وسيلة تسمح بحساب عادل ومنصف للأنصبة .

١٧ - واستطرد قائلا ان موريتانيا التي تدفع عن حق الحد الأدنى للأنصبة تعاني منذ عـــدة سنوات من جفاف قضى على ثلاثة أرباع ثروتها الحيوانية ، ومن آثار حرب ناجمة عن مشكـلة الصحـراء الغربية . وتقوم الحكومة حاليا بتدابير لتحسين الاقتصاد ، وتستخدم الوسائل الكفيلة بمكافحـــة الكوارث الطبيعية .

١٨ - واردف قائلا ان وفد موريتانيا سيصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧٨ من تقـرير لجنة الاشتراكات .

١٩ - السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) : أشاد بلجنة الاشتراكات لما أنجزته مـــن أعمال ، ثم أعرب عن استياء وفده البالغ بشان نصيب المملكة العربية السعودية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨٢ الذى تضاعف منذ وضع الجدول السابق . وقال ان هذا لا يعني أن بلده يعارض في زيادة نصيبه على الرغم من مشاركتها الضخمة في ميزانية الوكالات المتخصصة . وأضاف ان المملكة العربيـــة السعودية هي التي تقدم أعلى تبرع لبرنامج الأغذية العالمي ، فقد دفعت له حتى الآن ٣٠٠ مليون دولار . كما تضاعفت تبرعاتها ، في مجموعها ، عدة مرات ، خلال السنوات الماضية ، بيد انه ليس من الانصاف أن تتقرر هذه الزيادة الضخمة بالمملكة العربية السعودية ، على حين انخفض بصـــورة

(السيد اللقاني ، المملكة العربيـــة السعودية)

غير ملموسة نصيب بعض البلدان المتقدمة النمو . ان المملكة العربية السعودية تعمل جاهـــدة الآن من أجل التصنيع ، في الوقت الذى تكرس فيه ٧ ١ في المائة من دخلها القومي لمساعـــدة البلدان النامية .

٢٠ - وأضاف قائلا ان وفد المملكة العربية السعودية ، وهو على أتم استعداد لمعاونة الأمـــم المتحدة الى أقصى حد ممكن ، يعرب عن دهشته لأن زيادة الأنصبة تستهدف مجموعة خاصة مـــن البلدان ، وهذا ما يحمله على سؤال اللجنة عن المعايير التي استندت عليها لزيادة أو خفـــض أنصبة بعض الدول . وبالتالي فانه يحتفظ بموقفه لحين الحصول على هذه الايضاحات .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠